

م ع د ٢ (١٩٧١) / ٢٠

مذكرة

بشأن إنشاء جامعة عربية اسلامية في الصومال

كان موضوع إنشاء جامعة عربية اسلامية في الصومال ، قد عرض على مجلس الجامعة في دورته العادية السابقة في مارس ١٩٧١ ، فاتخذ بشأنه القرار الآتي نصه :

" يقرر المجلس الموافقة على توصية كل من لجنة الشؤون السياسية والشؤون الاجتماعية والثقافية بالصيغة الآتية :

" تدارست اللجنة موضوع إنشاء جامعة عربية اسلامية في الصومال ، وذلك في ضوء مذكرتي جمهورية السودان الديمقراطية والامانة العامة .

وهي ان توافق من حيث المبدأ على إنشاء هذه الجامعة فانها توصي الامين العام بالاتصال بالحكومة الصومالية ورئيس الرابطة الاسلامية بالصومال ومن يراه ، للحصول على مزيد من الايضاحات والبيانات وعلى الدراسة المفصلة للموضوع ، وموافقة الدول العربية بما يصل اليه لتتمكن من دراسته وابداء آرائها ومقترحاتها فيه على أن يعاد عرض الموضوع على المجلس في الدورة القادمة " .

وتنفيذا لقرار مجلس الجامعة سالف الذكر احوالت الامانة العامة للجامعة اوراق الموضوع الى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي رأت بعد الدراسة أن توفد كلا من الدكتور محمد طه عويضة مدير جامعة القاهرة (فرع الخرطوم) والدكتور عمر محمد عثمان مدير جامعة الخرطوم الى الصومال لدراسة امكانية إنشاء هذه الجامعة وقد انتهى تقريرهما المرفق الى التوصية بحلول ثلاثة عرضت على لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية المنبثقة عن مجلس الجامعة في دورته الاخيرة (سبتمبر سنة ٧١) فأصدرت اللجنة التوصية التالية :

اطلعت اللجنة على مذكرة الأمانة العامة في هذا الشأن وعلى تقرير الخبيرين السيدين الدكتور محمد طه عويضة مدير جامعة القاهرة وفرع الخرطوم والدكتور محمد عثمان مدير جامعة الخرطوم المكلفين بالسفر الى الصومال لدراسة امكانية إنشاء جامعة عربية اسلامية في الصومال تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة في دورة انعقادها العاشر والخمسين (مارس سنة ٧١) ووصت بإنشاء جامعة في الصومال تمتد ملامحها ونظامها بما يحقق اهداف الشعب الصومالي في أن تكون له جامعة وطنية عربية اسلامية ذات مستوى علمي رفيع على أن تتولى المنظمة

المقدم من الاستاذ الدكتور محمد طلبة عويضة والاستاذ الدكتور
عمر محمد عثمان عن المهمة التي اوفدتها فيها جامعة الدول
العربية لدراسة موضوع انشاء جامعة عربية بالصومال

١ - الشعب الصومالي الذي يتراوح عدد سكانه في جمهورية الصومال الديمقراطية
بين ثلاثة وأربعة ملايين نسمة هو شعب يدين جميعه بالاسلام وتمسك بالعقيدة الاسلامية
وتعاليمها .

وقد وقف هذا التمسك حائلا في وجه التبشير الذي ساد المنطقة خلال الاستعمار الاوربي
وسيطرة الكنيسة الكاثوليكية فلم يعادف أي نجاح في الصومال وذلك ظل البلد الوحيد الذي
يدين شعبه جميعه بالاسلام .

ولهذا يؤمن شعب الصومال بضرورة توثيق صلته بالامة العربية بل يعتبر نفسه جزءا منها
وهو بذلك يعتبر امتدادا جغرافيا للمنطقة العربية في شرق افريقيا على المحيط الهندي لصفة
ينتهي على ألفي ميل . وقد أدى كل ذلك الى بروز اتجاه قوى في الصومال - بعد استقلاله -
عام ١٩٦٠ - الى انضمامه الى جامعة الدول العربية .

والصومال بوضعه الجغرافي وتكوين مجتمعه وتمسك شعبه بالعقيدة الاسلامية وانتسابه
العربي يمثل عكسا استراتيجيا بالانتماء للامة العربية ، فهو اكثر الشعوب الاسلامية امتدادا في
القارة الافريقية جنوبا . ويجدر الاشارة هنا الى أنه تحيط بالصومال في شماله وجنوبه وغربه
دول معادية له بسبب تمسكه بالعقيدة الاسلامية والثقافة العربية وتطلعات شعبه الى تدعيم
حالته بالامانة العربية .

ولقد تنبه الاستعمار الاوربي لهذه الحقائق فقام على الشعب الصومالي المسلم فنى
اواخر القرن التاسع عشر وقام بتقسيم البلاد الى عدة مناطق وهي الصومال الفرنسي في الشمال
والصومال الانجليزي في الوسط والصومال الايطالي في الجنوب وضم جزءا كبيرا من الوطن الصومالي
الى اثيوبيا وجزءا كبيرا آخر الى كينيا بالرغم من أن سكان هذه المناطق جميعهم يمثلون شعبا
واحدا وهو الشعب الصومالي ، له لغة واحدة وهي اللغة الصومالية ودين واحد وهو الدين
الاسلامي وعادات وتقاليد وأمانى واحدة .

وتتكون جمهورية الصومال الديمقراطية التي نالت استقلالها عام ١٩٦٠ من المناطق التي
كانت تحت الاستعمار البريطاني والايطالي ومازالت بقية المناطق تخضع لسيطرة فرنسا واثيوبيا
وكينيا .

العربية للتربية والثقافة والعلوم متابعة تنفيذ هذه التوصية " .

وعرض الموضوع على مجلس الجامعة في دورته الاخيره (سبتمبر سنة ٧١) اصدر القرار رقم ٢٨٣٧ بالموافقة على توصية كل من اللجنة السياسية ولجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية بالمضيغة التالية :

" اطلعت اللجنة على مذكرة الامانة العامة في الموضوع وتوصى بأن يتابع السيد الأمين العام الموضوع واستكمال الدراسة ووضع مقترح مالي بتكاليف انشاء هذه الجامعة وعرض النتيجة على الدول العربية الاعضاء لابداء الرأي فيها - طبقا لقرار مجلس الجامعة رقم ٢٧٣١ " .

والأمر معروض على المؤتمر العام وجاء التفضل بالاحاطة بما قامت به المنظمة في حدود ما يقضى به دستورهما من تقديم المشورة الى مجلس جامعة الدول العربية في النواحي التربوية والثقافية والعلمية التي شهم المجلس .

المدير العام

(الدكتور عبد العزيز السيد)

ويدور الآن داخل جمهورية الصومال الديمقراطية صراع شديد بين ثقافتين ثلاث هي الثقافة العربية الإسلامية التي يتحسك بها شعب الصومال والثقافتين الانجليزية والايطالية التي فرضهما الاستعمار على الشعب الصومالي . كما برز مؤخرا اتجاه جديد لكتابة اللغة الصومالية بحروف عربية او لاتينية وبلغ هذا الاتجاه تأيدا من المستعمر بينما ترفضه العناصر القيادية من الصوماليين لما في ذلك من خطر على اللغة العربية والثقافة الإسلامية .

ولقد سعى الاستعماران البريطاني والاطالاني بعد استقلال الصومال بمختلف الاساليب الى تدعيم ثقافتهما بالبلاد ومحاربة الثقافة العربية والإسلامية خدمة لمصالحهما الاستعمارية في المنطقة وكجزء من الحرب الصليبية التي يشنها الاستعمار ومعه اسرائيل في كل الاقطار الافريقية ضد انتشار العقيدة الاسلامية والثقافة العربية في هذه المنطقة . ولكن شعب الصومال أدرك هذه الحقيقة فازداد تمسكا بعقيدته الإسلامية وتطلعا الى تدعيم صلاته بالامة العربية والثقافة العربية .

ومنذ استقلال الصومال برزت المخاوف عند أهل الرأي من الوانبيين في البلاد ان يؤدي انتشار التعليم داخل الصومال وبصفة خاصة التعليم العالي والمنح الدراسية الكثيرة المستمرة تقدمها مختلف الدول الأوروبية للشباب الصومالي الى اضعاف الثقافة الإسلامية العربية وبالتالي الى نجاح الاستعمار بعد الاستقلال فيما فشل في تحقيقه قبل الاستقلال . ولذلك دعمت في الشعب الصومالي الى اصلاح نظم التعليم العام وادخال اللغة العربية والثقافة الإسلامية في المدارس وسعى لدى الدول الإسلامية لانشاء دور تعليم عربية إسلامية في البلاد - مائة للمقيدة الإسلامية ايماننا منه بوجوب قيام النهضة الصومالية الحديثة على أسس إسلامية عربية سليمة .

وبعد ثورة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ تبنت الحكومة الصومالية امام جماهير الشعب الصومالي فغلبت من الدول العربية والإسلامية ومن جبهة الدول العربية كمنظمة لدراسة المساعدة في انشاء جامعة صومالية تقوم الفهضة الحديثة بالبلاد وتحص ثقافة الصومال الإسلامية والعربية .

وببعد التنويه هنا الى ان الصومال قطر شاسع غني بموارد الطبيعية ان تزيد الاراضي الصالحة للزراعة فيه عن ١٠٠ مليون فدان ولكن لم يستغل منها شيء يذكر فضلا عن انه غني بشروته الحيوانية بل يعتبر من أغنى بلاد العالم في هذا المجال ان يزيد تعداد ثروته الحيوانية عن ١٠ مليون رأس .

كما انه غني بشروته المعدنية التي لم تستغل بعد الا ان الاستعمار قد تراءى البلاد متخلفة اقتصاديا فلا تتعدى ميزانية البلاد الحالية ١٥ مليون جنيه استرليني كما ان قيمة صادراتها لا تتعدى عشرة ملايين من الجنيهات وتعمل الحكومة الصومالية على سد العجز الكبير في ميزانيتها من المساعدات والمعونات الاجنبية الامر الذي لا يمكن حكومة الصومال الديمقراطية من القيام بانشاء جامعة في الوقت الحاضر .

ولقد لبسنا خلال زيارتنا ودراسة خطط التنمية ومشاريع العون الذاتي وتعبئة الجماهير ان هناك جدية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية/ييسر بتحسين الاحوال الاقتصادية وزيادة قدر الحكومة الصومالية على تولى امر تطوير التعليم الجامعي في المستقبل القريب .

٢- التعليم العام في الصومال :

تبدأ الاغلبية المظلي من الاطفال الصوماليين التعليم بحفظ القرآن في الكتاب ثم تأتي بعد ذلك مراحل التعليم العام الحكومي والتي تتكون من :
 ١- المرحلة الابتدائية ومدة الدراسة فيها اربع سنوات والتعليم فيها باللغة العربية

ب- المرحلة المتوسطة ومدة الدراسة فيها اربع سنوات والتعليم فيها باللغة الانجليزية أو الإيطالية .

ج- المرحلة الثانوية ومدة الدراسة فيها اربع سنوات والتعليم فيها باللغة الانجليزية أو الإيطالية .
 وبجانب ذلك يوجد التعليم الخاص وهو يشمل اما في مدارس البعثة التعليمية للصومال وفقا للمنهج والسلم التعليمي في الجمهورية العربية المتحدة .

وهناك ايضا عدد قليل من المدارس الاجنبية الخاصة وهذه تتكون اما من المدارس الإيطالية لخدمة الجالية الإيطالية ويلتحق بها قلة من الصوماليين وهذه المدارس ذات صبغة تبشيرية للمذهب الكاثوليكي .

ولقد حدث توسع في التعليم العام بالبلاد فزاد أعداد التلاميذ في العام الدراسي ١٩٧١/٧٠ زيادة كبيرة إذ بلغ تلاميذ المرحلة الابتدائية ٢٢٣٢٤٢ ألف تلميذ منهم ٢٥٩٣٩ ألفا في المدارس الحكومية و ٨٢٨٤ تلميذا في المدارس الخاصة وبلغ عدد تلاميذ المرحلة الاعدادية ١٦٦٦٦ ألفا منهم ١٤٧٦١ ألفا في المدارس الحكومية و ١٩٠٥ تلميذا في المدارس الخاصة .

و بلغ عدد تلاميذ المرحلة الثانوية ٦٦٨٣ تلميذا منهم ٥٢٤٤ تلميذا في المدارس الحكومية و ١٤٣٩ تلميذا في المدارس الخاصة .
 ولقد بلغ التلاميذ بمدارس البعثة التعليمية العربية بالصومال في العام الدراسي ١٩٧١/٧٠ ٧٣٣٧ تلميذا منهم ٥٣٨٨ بالمرحلة الابتدائية و ٩٢١ تلميذا بالمرحلة الاعدادية و ١٠٢٨ تلميذا بالمرحلة الثانوية .

أما عدد تلاميذ البعثة الإيطالية فقد بلغ ٢٣٦٥ تلميذا منهم ١٥١٣ تلميذا بالمرحلة الابتدائية و ٧١٧ تلميذا بالمرحلة الاعدادية و ١٣٥ تلميذا في المرحلة الثانوية .
 وبجانب ذلك توجد أعداد ضئيلة من الطلاب في المدارس التبشيرية الكاثوليكية وفي مدارس البعثة الباكستانية .

و بلغ عدد الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة في العام الدراسي ١٩٧١/٧٠ ١٣٠٠ طالبا ومن المتوقع ان يضاف هذا العدد في السنوات الخمس القادمة حتى يصل الى ٢٥٠٠ طالبا .

٣- التعليم العالي :

أما التعليم العالي في الصومال فهو يتكون من الفروع المتاحة داخل الصومال والقرى والمناطق

خارجها عن طريق المنح التي تقدمها الدول المختلفة .

أما الفرص المتاحة داخل الصومال فهي تتمثل في المؤسسات التعليمية :

- أ - الجامعة الصومالية الوطنية • ب - كلية المعلمين • ج - المدرسة البيطارية •
أولا - الجامعة الصومالية الوطنية :

وتتكون اساسا من كليتي الاقتصاد والحقوق ويرجع تاريخها الى عام ١٩٥٤ عندما كانت الصومال تحت وصاية الامم المتحدة انشأت الحكومة الايطالية ما يسمى بالمعهد الجامعي (الايطالي) حيث كان الطالب يقضى به سنتين يمنح بعدها دبلوما ثم يسافر الى ايطاليا ليلتحق بجامعة (بادوفا) ليكمل دراسته ويحصل على الدرجة الجامعية • ويجدر التنويه هنا ان بعض الطلاب الذين التحقوا بهذا المعهد وصلوا على الدبلوم لم يسافروا الى الخارج وسمح لهم بالعمل في القضاء بالحكومة الصومالية • ثم زيدت بعد ذلك مدة الدراسة بهذا المعهد الى ثلاث سنوات • وفي فبراير سنة ١٩٦٩ أصدرت الحكومة الصومالية قانونا بانشاء جامعة الصومال الوطنية حيث اقتضت على هاتين الكليتين (الاقتصاد والحقوق) وأصبحت مدة الدراسة بكل منهما اربع سنوات • ويجدر الاشارة ان الدراسة في هذه الجامعة باللغة الايطالية وتسير وفقا للمناهج الايطالية وجميع أعضاء هيئة التدريس بها من الايطاليين وهم يأتون من ايطاليا ابضعة اشهر ثم يعودون لجامعاتهم • كما ان الدراسة فيها مسائية وجميع المقيدين بها من الموظفين • وقد بلغ عدد طلاب كلية الحقوق في العام الدراسي ١٩٧١/٧٠ - ٣٠٦ طالبا وبلغ عدد طلاب كلية الاقتصاد ٣٣١ طالبا • وبجانب كليتي الاقتصاد والحقوق انشئ في العام ١٩٧١/٧٠ قسم للرياضيات ومدة الدراسة به سنتان ولغة التدريس فيه الايطالية وجميع اعضاء هيئة التدريس به من الايطاليين • وقد بلغ عدد طلاب هذا القسم في العام الدراسي ١٩٧١/٧٠ - ٤٩ طالبا • ولقد تبين لنا بوضوح تام من دراسة مناهج هذه الجامعة ومن مناقشة المسؤولين وغيرهم بما في ذلك اعضاء الهيئات الدبلوماسية العربية انها لا ترقى الى مستوى الجامعة لكنها هي كما ما اتيج للصومال الحصول عليه من ايطاليا • ولقد تبين لنا كذلك انه عندما احست الحكومة الايطالية بان الحكومة الصومالية قد سمحت الى جامعة الدول العربية • وتأكدت جدية الجامعة العربية في مساعدة الحكومة الصومالية فاسس انشاء جامعة وطنية على أسس سليمة اسرعت فتقدمت بمشروع لانشاء كلية الزراعة وأخرى الدلب البيطري والفعل أخذت ميني من الهباني التي كانت قد أنشئت بمحونة الولايات المتحدة كمعامل للأبحاث الزراعية وخصصت فيها فصلا لكلية العلوم وآخر لكلية الزراعة على ان تكون مدة الدراسة بالزراعة اربع سنوات منها سنة تحضيرية بكلية العلوم • وحقيقة الامر ان نجد أكثر من لافئة كبيرة كتب عليها باللغة الايطالية " كلية الزراعة "

ثانيا : كلية المعلمين :

وقد انشئت عام ١٩٦٣ بمصونة الولايات المتحدة الأمريكية وتحت اشراف جامعة ميتشجن . وكانت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات لاعداد مدرسين للمرحلتين الابتدائية والاعدادية .

وعندما سحبت الولايات المتحدة الأمريكية معونتها من الصومال عام ١٩٧٠ تولت الحكومة الصومالية أمر هذه الكلية ، فجمعت مدة الدراسة بها اربع سنوات لاعداد مدرسين للمرحلة الثانوية لمواجهة التوسع الكبير في المدارس الثانوية . واصبحت هذه الكلية تتكون من أربعة اقسام وهي :

أ - قسم العلوم والرياضة

ب - قسم اللغات (العربية - الانجليزية - الإيطالية) .

ج - قسم التربية

د - قسم الدراسات الانسانية والاجتماعية (التاريخ - الجغرافيا - الاجتماع)

ويدرس الطالب علما اساسيا وآخر ثانويا بجانب مجموعة من المواد الاضافية .

والواقع أن الطالب يقضى في الكلية سنتين ثم سنة تدريبية بالمدارس الثانوية الحكومية ثم يعود الى الكلية ليقتض السنة الرابعة بها . وقد بلغ عدد طلاب هذه الكلية في العام الدراسي ١٩٧١/٧٠ (١٧٣) طالبا . وتقوم الكلية بتدريب بعض مدرسي وزارة التربية والتعليم غير المؤهلين لرفع مستواهم ، وبلغ عدد هؤلاء الدارسين غير المؤهلين بها في العام الدراسي ١٩٧١/٧٠ (٥٤) دارسا . والتدريس في هذه الكلية باللغة الانجليزية ، كما أن المناهج الدراسية بهما لا زالت تسير على منوال جامعة ميتشجن ، وهناك محاولة لاعادة النافذ في هذه المناهج لتكون أكثر تمشيا مع احتياجات البلاد .

ويجدر بنا أن نذكر أن الدراسة بهذه الكلية بالرغم من أنها لم تصل المستوى المستوي الجامعي السليم إلا أنها أكثر جدية من غيرها من المعاهد ، وأغلبية أعضاء هيئة التدريس بها من خريجي الجامعات وبعضهم من الحاصلين على الماجستير ، وليس بينهم من حصل على الدكتوراه . وقد انضم مؤخرا لاعضاء هيئة التدريس بهذه الكلية خمسة اساتذة من جمهورية ألمانيا الديمقراطية وأربعة من الجمهورية العربية المتحدة كما يعمل بها استاذان من السودان .

ثالثا : المدرسة البيطرية :

وقد أنشأتها الأمم المتحدة " مذلة الزراعة والأغذية " لتخرج مساعدين بيطريين تحتاج إليهم الصومال لتنمية ثروتها الحيوانية التي هي عماد اقتصادها . ومساعدة الدراسة بها سنتان للحاصلين على الشهادة الثانوية . وقد بلغ عدد طلابها في العام الدراسي ١٩٧١/٧٠ (٥١) طالبا ، من بينهم بعض الفنيين غير المؤهلين الذين يتدربون لتحسين مستواهم .

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الأطباء البيطريين في الصومال (١٧) طبيبا . جميعهم من خريجي إيطاليا والدول الاشتراكية ما عدا خريج واحد من السودان . وقد تقدر حاجة البلاد حسب تعداد ثروتها الحيوانية بما لا يقل عن ٤٠٠ طبيبا بيطريا .

ولقد حاولت إيطاليا مع الحكومة الصومالية تحويل هذه المدرسة إلى كلية جامعية حيث أنها معدة أعدادا مناسبة من ناحية المبانى والاساتذة من خبراء الأمم المتحدة إلا أن هناك ترددا في تحويلها إلى كلية جامعية لشعور المسؤولين بأن حاجة الصومال من مساعدين بيطريين لا تقل عن حاجتها إلى الأطباء البيطريين . أما بالنسبة للتعليم خايج الصومال ، فقد بلغ عدد الصوماليين الذين يدرسون على منح في الخارج في أول يناير سنة ١٩٧٠ (١٥٢٨) طالبا على النحو التالي :

الاتحاد السوفيتي	٤٩١	طالبا
إيطاليا	٢٨٥	طالبا
الجمهورية العربية المتحدة	١٤٨	طالبا
بريطانيا	٤٨	طالبا
ألمانيا الغربية	١٤٤	طالبا
الولايات المتحدة الأمريكية	٧٦	طالبا
تشيكوسلوفاكيا	٥٤	طالبا
السعودية	٤٠	طالبا
بلاد أخرى	٢٤٢	طالبا
	٢٥٢٨	طالبا

الشكوى

ولقد لمسنا من جميع المسؤولين وغيرهم/من أن مصطلح هؤلاء الدارسين بعد عودتهم إلى الصومال لا يؤدون الغرض الذي أوفدوا للدراسة من أجله ، نارا لتعدد المناهج والملفات ، وضحالة المستويات الأكاديمية في بعض الجامعات التي درسوا فيها . والشكوى العامة التي يجمع عليها الجميع أن هؤلاء الطلاب الذين يدرسون في أوربا جميعها يعودون إلى البلاد بعادات وتقاليد وسلوك يجافي طبيعة شعب الصومال وتقاليد وعقيدته الإسلامية الأمر الذي جعل حكومة الصومال تقرر إعادة التارفين أمر هذه المنح الدراسية ، وانتهج سياسة جديدة تقوم على تأهيل أبناء الصومال داخل البلاد وأن تقتصر البعثات الخارجية على الدراسات العليا وعلى التخصصات التي يصعب توفيرها داخل الصومال .

من كل ما سبق نخلص إلى أن شعب الصومال في أمس الحاجة إلى جامعة وطنية لتحقيق الأهداف الآتية :

أولا : أعداد الكوادر الفنية والقيادية التي يحتاجها المجتمع الصومالي ، المشغولة بالثقافة العربية والمضبوطة بالمعقيدة الإسلامية .

ثانيا : توثيق الصلة بين الشعب الصومالي والأمة العربية وحماية الصومال من مغالاة الغزو الفكري الاجنبي الذي يحيط به من كل جانب .

ثالثا : ألا تقتصر مهمة هذه الجامعة على الصومال وحده ، وإنما تكون مثبرا ونمطا لنشر الفكر الاسلامي والثقافة العربية في البلاد المحيطة به ، وتتيح للمحرومين من أبناء المسلمين في البلاد المجاورة فرص التعليم العالي .

ولما كانت الظروف الاقتصادية في الوقت الحالي لا تمكن الصومال من انشاء جامعة وطنية تحقق هذه الأهداف ، فقد نحتزم الانعاز على المساعدات الخارجية ولا يخفى أن المساعدات من خارج الدول العربية والإسلامية لن تحقق للصومال هذه الأهداف لأن الاستعمار لا يمكن أن يساهم في انشاء مثل هذه الجامعة . فليس هناك ملجأ ولا وسيلة الا أن تتولى جامعة الدول العربية أمر انشاء هذه الجامعة والذي لا شك فيه أنها ستحقق مصالح مشتركة بين الأمة العربية والصومال ، وهذا حقيقة أجمع عليها كل من التقينا به في الصومال من المسؤولين الصوماليين وأهل الرأي فيها واعضاء الهيئات الدبلوماسية العربية ، وأكدوا لنا رئيس الدولة في مقابلتنا لسيادته .

ولقد برز لنا خلال مناقشتنا مع المسؤولين ثلاث اتجاهات وهي :

أ - أن تنشئ جامعة الدول العربية جامعة مستقلة بجانب الجامعة الوطنية الموجودة حالياً والتي تتولى أمرها الحكومة الإيطالية .

ب - أن تقبل وجود هذه الجامعة ، وأن يقتصر دور جامعة الدول العربية على إنشاء بعض الكليات والأقسام داخل هذه الجامعة .

ج - أن تتولى جامعة الدول العربية أمر إنشاء جامعة تكون هي جامعة الدولة الوحيدة ، وتعد مناهجها وثانيتها بما يحقق أهداف الشعب الصومالي في أن تكون له جامعة وطنية عربية إسلامية ذات مستوى علمي رفيع ، وينتهي بذلك وجود الجامعة الحالية .

ولقد أسفر النقاش مع المسئولين الصوماليين والسفراء العرب على أن الاتجاه الثالث هو الاتجاه الوحيد الذي ينفذ أن يؤخذ به ، وقد رحب رؤساء الدولة وجميع أعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء بهذا الاتجاه وعبروا عن شكوكهم نحو جدية المشروع الذي وعدت به دول السوق الأفريقية المشتركة والولايات المتحدة وإيطاليا بإقامة جامعة كاملة من مبان جديدة وتجهيزات ومعامل . كما عبروا عن إيمانهم بأن هذه الوعود ليست جادة وأن ورائها أغراضاً سياسية ، وأهمها عزل الصومال عن الأمة العربية والشعوب الإسلامية وحرقة إنشاء جامعة تتولى أمرها جامعة الدول العربية . ولذلك فإن قرار جامعة الدول العربية بإنشاء جامعة عربية بالصومال قد لقي ترحيباً حاراً من الشعب الصومالي والحكومة الصومالية وقد تجلس ذلك فيمينا عرضة علينا السيد الرائد عبد الرزاق محمود أبو بكر وزير التربية والتعليم ونائب رئيس المجلس الأعلى للثورة بالصومال والذي يتلخص فيما يلي :

أولاً : أن تتولى جامعة الدول العربية إنشاء جامعة بالصومال تكون جامعة الدولة .

ثانياً : عندما يتم الاتفاق بين جامعة الدول العربية والحكومة الصومالية ، تنتهي الحكومة الصومالية الوضع الحالي من التعليم الجامعي القائم على المساعدات الإيطالية .

ثالثاً : أن تبدأ الدراسة في الجامعة التي تقيمها جامعة الدول العربية في بداية العام القادم ١٩٧٢/٧٣ ولتيسير ذلك تقدم حكومة الصومال المباني التي تستعملها حالياً الجامعة الوطنية ، إلى جامعة الدول العربية بصفة مؤقتة لكي تبدأ الدراسة بها في الموعد المطلوب على أن تقوم جامعة الدول العربية بإعداد المباني الجديدة اللازمة للكليات المختلفة على الأرض التي تخصصها الحكومة الصومالية .

رابعاً : توافق حكومة الصومال على أن يكون إنشاء هذه الجامعة بموجب اتفاقية مفصلة بين جامعة الدول العربية وحكومة الصومال يحدد فيها التزامات كل من الطرفين ، وتكون هذه الاتفاقية بمثابة قانون إنشاء الجامعة .
ومن استعراضنا للوضع الحالي للتعليم بالصومال ، ومن مناقشاتنا مع أعضاء مجلس الثورة والوزراء وقادة الرابطة الإسلامية بالصومال والسفراء العرب والمسؤولين في وزارتي التخطيط والتربية والتعليم فقد توصلنا إلى أن الوضع الأمثل هو أن يتبع في إنشاء هذه الجامعة نظام الأقسام لتقليل التكاليف وأن يقلل عدد الكليات بمقدار الأماكن ٠٠٠ . ولهذا نقترح أن يبدأ مشروع هذه الجامعة بالأقسام الآتية :
أولاً : الدراسات الإنسانية والاجتماعية :

١ - قسم القانون والشريعة الإسلامية
وتكون الدراسة فيه باللغة العربية
ثانياً لان قوانين الصومال مستمدة من
الشريعة الإسلامية وأن اللغة العربية
هي لغة القضاء .

٢ - قسم اللغة العربية وآدابها
٣ - قسم اللغات الأجنبية
٤ - قسم التاريخ
٥ - قسم الجغرافيا
٦ - قسم الدراسات الاجتماعية
٧ - قسم الاقتصاد وإدارة الأعمال
٨ - قسم التربية
ثانياً : الدراسات العلمية :

١ - قسم الكيمياء
٢ - قسم الفيزياء
٣ - قسم النبات
٤ - قسم الحيوان
٥ - قسم الجيولوجيا
٦ - قسم الرياضيات

ثالثاً : الدراسات الزراعية والبيطرية :

- ١- قسم للزراعة بشعبه المختلفه
 - ٢- قسم للطب البيطري بشعبه المختلفه
- وبجانب هذه الاقسام نرى انشاء معهد للدراسات الاضافية تكون مهمته نشر الثقافة العربية والاسلامية ، ليقوم بنشاط ثقافي عربي اسلامي للتوعية في جميع انحاء الصومال .

أما فيما يختص بالدراسات الطبية والهندسية فنرى أن مرجع الدار في ذلك حتى تستقر هذه الجامعة .

ويمكن القول بأن المباني الحالية وهي التي تشغلها كليات الجامعة الوطنية تكفي لأن تبدأ الدراسة في الجامعة الجديدة بالصورة المقترحة ولمدة عامين جامعيين حتى اقامة المباني الجديدة .

ونرى فيما يتعلق بالاشااقية التي ستمتد بين جامعة الدول العربية وحكومة الصومال أن تتضمن النقاط الاتيية :

أولاً : من ناحية التزامات الجامعة العربية :

- ١- أن تلتزم بإنشاء المباني اللازمة وتجهيزها بالاجهزة والآلات والمعامل وغيرها .
 - ٢- اعداد مكتبة الجامعة .
 - ٣- تقديم اعضاء هيئة التدريس والفنيين وكبار الاداريين اللازمين للجامعة .
 - ٤- اعداد اعضاء هيئة التدريس الصوماليين اللازمين لتولي أمر هذه الجامعة في المستقبل ، وذلك بايفاد من يتم اختيارهم من الصوماليين الى الجامعات العربية المختلفة لانتماء دراساتهم العليا والحصول على المؤهلات العلمية التي تؤهلهم لان يكونوا اعضاء في هيئة تدريس هذه الجامعة .
- ثانياً : من ناحية التزامات حكومة الصومال :

- ١- تقديم الاراضى اللازمة ومواد البناء المحلية والايدي العاملة .
- ٢- اعداد الداخليات واعاشة الطلاب داخل الجامعة .
- ٣- تقديم العدد الكافي من الاداريين والفنيين والمعمال الصوماليين الذين تحتاج اليهم الجامعة .
- ٤- يعامل جميع اعضاء هيئة التدريس العرب الذين يعينون في هذه الجامعة معاملة الدبلوماسيين وخبراء الأمم المتحدة في الصومال .

ثالثاً : إنشاء مجلس مشترك للجامعة من مثلى جامعة الدول العربية والحكومة السودانية
لاعطاء المشورة فيما يختص بالدراسة والمناهج واعداد الطلاب وتوزيعهم على الاقسام
المختلفة .

وفي النهاية نود أن نشير الى أن هذه الجامعة ستكون مركز اشعاع بطبيعتها
للثقافة العربية والاسلامية في السودان والبلاد المجاورة له مهما كانت لغة التدريس بها
ولكن يتحتم أن تكون لغة التدريس في قسم القانون والشريعة باللغة العربية ، أما بالنسبة
لباقى الاقسام فيترك الأمر للجامعة لتقرر لغة التدريس المناسبة وعندما تتوسع هذه
الجامعة في المستقبل بمشيئة الله تكون اللغة العربية هي لغة التدريس في جميع
الاقسام ، فهذا هو التطور الطبيعي في الجامعات التي اقتضت الظروف الموضوعية
أن تبدأ الدراسة بلغة اجنبية ثم اصبحت لغة التدريس هي العربية في معظم المواد .